

محددات التضخم في الجزائر: دراسة تحليلية (1990-2018)

د. نادية سحاب

جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة sehab.na@gmail.com

n of the inflation in Algeria: analytical study(1990-2018)Determinatio Nadia Sehab

تاريخ الاستلام: 2021/05/27؛ تاريخ القبول: 2022/03/31؛ تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أهم محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، إذ تعد ظاهرة التضخم في الجزائر ظاهرة جد معقدة نظرا لتعدد وتداعيل أسبابها من أسباب هيكلية إلى أسباب نقدية وأخرى خارجية، حيث تساهم كل من زيادة العرض النقدي، اتساع الفرق بين العرض والطلب، ارتفاع الأجور والعجز في الموازنة العامة، بالإضافة إلى التضخم المستورد والكلفة الباهظة للواردات في زيادة الضغوط التضخمية، الأمر الذي يتطلب تضام جهود السياسات الاقتصادية الكلية مجتمعة معا من أجل التخفيف من عبئ الانحرافات الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم والنهوض بعجلة الإنتاج والتخلص من التبعية.

الكلمات المفتاح: محددات التضخم، السياسات الاقتصادية الكلية، العرض النقدي، التضخم المستورد .

تصنيف JEL: E31-E51

Abstract :

This research aims to study and analyze the most important causes of inflationary phenomenon in Algeria during the period 1990-2018, as the phenomenon of inflation in Algeria is a very complex phenomenon due to the multiplicity and overlap of its causes from structural to monetary and external causes, where the increase in monetary supply, the widening difference between supply and demand, high wages and deficits in the public budget in addition to imported inflation and the high cost of imports in increasing inflationary pressures, which requires the efforts of macroeconomic policies together. In order to alleviate the burden of deviations resulting from high inflation rates, to boost production and eliminate dependency.

Keywords: Determination of the inflation; macroeconomic policies; monetary supply; imported inflation.

Jel Classification Codes : E31-E51

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

نادية سحاب (2022)، محددات التضخم في الجزائر: دراسة تحليلية (1990-2018)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10

(العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة-، ص ص 386 - 396 .

1. مقدمة.

يعتبر معدل التضخم لأي بلد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتمحور حوله رسم وصياغة السياسات الاقتصادية الكلية، كما أن انحراف هذا المعدل عن المعدلات الطبيعية يعد من أهم المشاكل الاقتصادية التي تولد اختلالات هيكلية والتي من شأنها عرقلة جميع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية.... الخ.

وكغيرها من دول العالم الثالث وبمجرد انهيار أسعار النفط مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي بالإضافة إلى تدهور سعر صرف الدولار، ظهرت بوضوح جملة من الاختلالات الاقتصادية الكلية والتي تبين من خلالها مدى هشاشة الاقتصاد الكلي الجزائري وحدوث اختلالات على مستوى جميع التوازنات الاقتصادية الكلية، وتعد الارتفاعات الكبيرة للمستويات العامة للأسعار من بين أهم هذه الاختلالات نظرا للتكاليف الباهظة التي تنجر عنها، الأمر الذي يتطلب التركيز أكثر على أهم مسببات الظاهرة التضخمية في الجزائر لاستخلاص أهم الحلول والتدابير اللازمة، ورسم سياسات اقتصادية ناجعة للحد من الضغوط التضخمية. وعليه نقف على التساؤل التالي:

1.1 إشكالية الدراسة:

من خلال ما تم طرحه فيما يتعلق بظاهرة التضخم وما يترتب عليها من اختلالات يمكننا الوقوف على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ؟

2.1 أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- الرغبة الشخصية في التعمق في كل ما له الصلة بالتضخم في الجزائر،
- الدور الكبير الذي يلعبه التضخم من حيث التأثير والتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية.

3.1 أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الحساسية والتعقيد الكبير الذي يحوم حول ظاهرة التضخم في الجزائر، وباعتبار أن التضخم يمثل التحدي الرئيسي لأي بلد تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على المسببات الرئيسية لهذه الظاهرة والوقوف على أهم الحلول.

2. الجانب النظري للدراسة:

1.2 مفهوم التضخم:

يعتبر التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي ميزت جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية وإن كانت بنسب متفاوتة، ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتضخم في الفكر الاقتصادي، فمنهم من ركز على مظهره ومنهم من ركز على أهم مسبباته، حيث عرفت المدرسة النقدية التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" (عناية، 2003، صفحة 32).

كما عرف أنصار نظرية الدخل والإنفاق التضخم بأنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخل المتاحة للإنفاق" (سليمان، 2003، صفحة 13)، في حين عرفه أنصار نظرية العرض والطلب بأنه "زيادة الطلب التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج" (Bali, 1993, p. 70).

بالنسبة لكينز التضخم هو "زيادة الطلب التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج" أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل" (عناية، 2003، صفحة 23).

في حين عرفه روبنس بأنه "ارتفاع غير المنتظم للأسعار" (الموسوي، 1993، صفحة 21)، وحسب G- Olive يعبر التضخم عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع.

أما جونسون فقد عرف التضخم بأنه: "الارتفاع المؤكد في الأسعار"، ويعد هذا المفهوم من أبسط المفاهيم بسبب المشاكل التي تظهر عند وضعه على مستوى التطبيق، بالإضافة إلى أن الارتفاع في الأسعار لا يعبر بالضرورة عن وجود حالة تضخم فقد يكون ناتجا عن بعض المؤشرات التنافسية للاقتصاد كالعجز في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك أو توجه الاقتصاد نحو التوسيع في الاستخدام، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ارتفاع الأسعار بسبب الطلب المتزايد على السلع واستخدام عنصر العمل وبهذا لا يعتبر مما سبق تضخما (الخلاف 2016).

على الرغم من كثرة التعاريف المتعلقة بالتضخم واختلافها إلا أنها تجتمع في مفهوم واحد ممثلة في الارتفاعات المتتالية للأسعار والانخفاض في القدرة الشرائية لوحدة النقد، بمعنى أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- يعبر التضخم عن الارتفاع المحسوس للمستوى العام للأسعار بحيث يكون واضحا وملموسا،
- يقاس معدل التضخم بالمستوى العام للأسعار، والذي يعبر عن متوسط ترجيحي لأسعار جملة من السلع والخدمات والمستهلكة في بلد معين.

2.2. أنواع التضخم:

توجد عدة معايير يمكن من خلالها تقسيم أنواع التضخم ككمييار درجة حدة الضغط التضخمي، والذي من خلاله يمكن أن يأخذ التضخم الأشكال التالية:

أ. **التضخم الزاحف (المتدرج):** يتسم بارتفاع بطيء في الأسعار عند حدود 2% حيث تكون الزيادة دائمة ومتتالية وغير عنيفة على المدى القصير، ويعتبر هذا النوع ظاهرة عامة تمس جميع دول العالم، حيث ينتج هذا النوع من التضخم إما بسبب الطلب أو بسبب التكاليف.

ب. **التضخم الماشي:** ينشأ التضخم الزاحف في حال استمرار ارتفاع الأسعار في حدود 5% إلى 10%، وتكمن خطورة هذا النوع في أنها يمكن أن تصل إلى مستويات أعلى.

ت. **التضخم الراكض:** يكون محصورا بين 10% و 50% ولقد واجهت الصين هذا النوع من التضخم في السنوات: 1974، 1979، 1993 أين شهدت الأسعار زيادات ب 26%، 25%، 19% على التوالي.

ث. **التضخم المفرط:** يحدث التضخم المفرط عندما تكون الزيادات في الأسعار مرتفعة في فترة قصيرة وقد تصل فيها إلى حدود 40% أو 60%، كما قد تصل الزيادات إلى 200% وقد يؤدي استمرار هذه الحالة إلى اختيار النظام النقدي والذي تنهار معه قيمة الوحدة النقدية وذلك ما حدث في ألمانيا سنة 1921 و 1923 (بن هاني، 2002، صفحة 167).

3. تحليل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

نظرا لتعدد العوامل المحددة للتضخم وتشابكها، فإن تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر يعد من المسائل الجد معقدة التي تتطلب الكثير من البحث، فبالنظر للظروف التي مر بها الاقتصاد من اقتصاد موجه غداة الاستقلال مبني على التحديد الإداري للأسعار إلى اقتصاد يركز على آليات السوق، بالإضافة إلى تدهور أسعار النفط نهاية الثمانينات وما ترتب عليه من اختلالات حادة مست جميع القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي اجبر السلطات القيام بجملة من التدابير والإصلاحات على مستوى السياسات الكلية، أين عرفت الأسعار منحى آخر يتبنى تحرير مختلف الأسعار لتعرف هذه الأخيرة اتجاهها تصاعديا معتبرا وذلك تزامنا مع تطبيق جملة الإصلاحات مع بداية التسعينات من القرن الماضي.

1.3 تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

بسبب القيود المفروضة على الأسعار كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد الموجه حيث كانت تتحدد بطريقة إدارية من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية الثمانينات من القرن الماضي صارت معظم النشاطات لا تعمل بالكفاءة

المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد، مما ساهم في ظهور ضغوطا تضخمية (عايب، 2010، صفحة 242). حيث عرفت معدلات التضخم تذبذبات معتبرة طويلة فترة الدراسة.

أ. الفترة (1990-1999): تزامنا مع فترة الإصلاحات، وفي ظل سياسة تحرير الأسعار وتطبيق برامج التعديل الهيكلي التي عرفتھا المرحلة سجلت معدلات التضخم تطورات معتبرة وهو ما يبينه الجدول رقم (01).

الجدول 01. تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-1999)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	28.4	18.7	5.6	5.00	2.6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-0NS. Rétrospectives statistique 1970.1996 édition.

-Imf://www.imf.org/ 12/02/2018.

فيما يخص الفترة (1990-1999) عرفت معدلات التضخم ارتفاعات حادة حيث انتقل من 9.27% سنة 1989 إلى 17.8% سنة 1990 مما يقارب ارتفاعا ب 80% (Bouzemal s.d., 146). حيث بلغ 25.9% سنة 1991 ليبلغ أقصى حد له 31.7% سنة 1992، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها (Kenniche, 2001, p. 24): عملية تحرير الأسعار التي غطت سنة 1992 نسبة 75% من مجموع الأسعار والتي كانت معظمها مواد غذائية، التوسع المتتالي في العرض النقدي خلال سنوات هذه المرحلة، تزايد في معدلات السيولة، ارتفاع حجم الطلب مع تراجع مستويات العرض... الخ، ليعاود الانخفاض ليصل خلال سنة 1993 إلى 20.5%، وذلك سببه الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية، حيث تراجعت وتيرة التوسع النقدي من 24% إلى 21.62%، بالإضافة إلى الاستقرار المسجل على مستوى الطلب الكلي تزامنا مع التخفيض الذي عرفه الدينار بنسبة 40.7%، وارتفاع أسعار البترول سنة 1994 عاود الارتفاع نسبيا ليصل إلى 29.00% و 28.4% خلال سنتي 1994، 1995 على التوالي.

كما سجلت الفترة (1996-1999) تراجعا في معدلات التضخم، وهذا ما يؤكد على الجهود المتواصلة والمهادفة للحد من الضغوط التضخمية والتي تجسدت منذ عام 1996، حيث بلغ معدل 18,7% ثم أخذ في التراجع بصورة متواصلة ليصل إلى 2.6% سنة 1999، ويمكن إرجاع هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها (دراوسي، 2006، صفحة 409):

- التحكم في السيولة الاقتصادية،

- انخفاض حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة،

- انخفاض مستوى الطلب الكلي بسبب ارتفاع معدلات البطالة وقد عرفت أعلى معدل لها (32%).

بالإضافة إلى العوامل السابقة نذكر ضعف النشاط الاقتصادي والذي كان له الأثر البارز في تراجع العرض الكلي عن الطلب الكلي وتراجع معدل التضخم ليصل إلى 18.7% سنة 1996 ثم انخفض إلى 5.6% سنة 1997 (قويدر، 2008، صفحة 279).

ب. الفترة (2000-2018): اتسمت هذه المرحلة بدخول الاقتصاد الوطني في وضعية مالية مريحة بسبب الارتفاع في أسعار البترول، حيث تميزت بداية هذه المرحلة بنوع من الاستقرار في معدلات التضخم، أين سجل أدنى معدل له طوال فترة الدراسة والذي قدر بـ 0.34% سنة 2000.

الجدول 02. تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2018)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدلات التضخم	0.34	4.20	1.42	2.6	4.7	1.64	2.53	3.68	2.64	5.74
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدلات التضخم	3.9	4.5	9.8	3.26	2.91	8.4	5.7	5.6	4.3	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسنوات:

2000، 2004، 2006، 2002.

-La banque d'Alger, rapport annuelle: 2010، 2014، 2018.

لم تعلن السلطات النقدية عن الهدف الأساسي للسياسة النقدية والمتمثل في تحرير الأسعار في المدى المتوسط إلا ابتداء من سنة 2003، أين وصل معدل التضخم إلى المستوى المطلوب وهو 3% (بالوناس 2005، 247)، وذلك رغم استكمال تحرير الأسعار ومحاولة التخلص من المديونية الخارجية اللذان يمثلان سببان مهمان في ارتفاع معدلات التضخم بالإضافة إلى تحسن القدرة الشرائية من خلال رفع الأجور و قلة الإنتاج الوطني من جهة و ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى 85.3% مقابل 1.42% سنة 2002 من جهة أخرى، ولقد عرفت الفترة (2005-2006) انخفاضاً نسبياً لمعدل التضخم باستثناء سنة 2007 والتي سجلت ارتفاعاً طفيفاً والذي يمكن اعتباره ضمن الحدود المستهدفة للسياسة النقدية و وقد عاود الارتفاع حيث وصل سنة 2009 إلى 5.74% وهذا بسبب تضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة و ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ 2008، حيث ساهمت الأزمة المالية العالمية في ارتفاع سعر صرف اليورو بالنسبة للدولار مما أثر على الواردات المحلية.

كما انخفض معدل التضخم ليصل إلى 3.9% سنة 2010 ليرتفع بنسبه ضئيلة ليصل إلى 4.5% سنة 2011 ليصل إلى 9.8% سنة 2012، و يرجع ذلك إلى السياسة المالية التوسعية المنتهجة و التي خصص لها مبلغ 62 مليار دولار حتى العام 2009. كما عاودت وتيرة التضخم في الارتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4%، و السبب يعود إلى النمو السريع للكتلة النقدية إضافة إلى المستوى العام لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة (قندوز 2015، 17). وبعد التراجع المحسوس خلال سنتي 2013 و 2014 عاد التضخم للارتفاع ليصل إلى 8.4% عام 2015 ثم 5.7% عام 2016 و 4.3% سنة 2018.

أرجع بنك الجزائر أسباب التضخم خلال الفترة (2000-2015) إلى الارتفاع في أسعار المواد الزراعية الأساسية المستوردة بالإضافة إلى التوسع الكبير في العرض النقدي و ارتفاع أسعار الجملة للخضر و الفواكه، بالإضافة إلى تأثير الأسعار الخارجية والارتفاعات المتتالية لأسعار المحروقات و علاقتها بارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

4. تحليل أهم محددات التضخم في الجزائر

إن دراسة أسباب التضخم لبلد ما يعد أمر جد معقد وذلك لما يتطلبه من التعمق في تحليل جميع الآليات الفاعلة فيه خاصة إذا تعلق الأمر باقتصاديات الدول النامية، هذه الأخيرة تتخللها الكثير من التشوهات والاختلالات العميقة في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيما يتعلق بالجزائر نجد أن أسباب التضخم تتعدد و تتنوع من أسباب نقدية إلى أسباب هيكلية لتتعداها إلى أسباب أخرى خارجية. في هذا الصدد يمكننا التركيز على أهم المسببات:

1.4 اتساع الفرق بين العرض والطلب:

لقد أجمع معظم المحللين و الخبراء الاقتصاديين أن من أبرز مصادر التضخم في الجزائر ضعف مرونة عرض الجهاز الإنتاجي مقارنة مع ازدياد وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي، وهو ما يدفع بمؤشر أسعار الاستهلاك نحو الارتفاع، حيث يسبب عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عدم الاستجابة للاحتياجات الداخلية المتزايدة، و بالرغم من الأموال الضخمة التي ضختها الحكومة إذ وجهت أزيد من 180 مليار دولار أمريكي خلال العشرة الفارطة إلى قطاع البنية التحتية إلا أن ذلك لم يساهم في تحسين القدرات الإنتاجية المتعلقة بالشركات التي استفادت من إعادة هيكلة و تطهير مالي والمقدر بـ 35 مليار دولار، حيث ساهمت التبعية الغذائية التي ميزت الاقتصاد في نمو التضخم المستورد وتضاعف تكلفة فاتورة المشتريات الخارجية، والتي بلغت حدود 50 مليار (قندوز، 2015، صفحة 13).

من جهة أخرى ساهم ارتفاع ضغط الطلب الداخلي الناتج عن تراكم عدة أسباب من بينها الرفع في أجور العمال في إطار الأنظمة التعويضية في تغذية الارتفاع الكبير فيما يخص أسعار المواد الأساسية من خلال الزيادة في الأجر الوطني الأدنى بقيمة 3000 دينار مرة واحدة، كما ساهم عدم قدرة الحكومة في التحكم في القطاعات الأساسية في تغذية أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية وأسعار الأدوية و الخدمات الخاصة بالصحة بالموازاة مع ضعف ومحدودية أدوات وأجهزة مراقبة تدفق السيولة النقدية المتداولة في السوق، بالإضافة

إلى ضعف و محدودية أجهزة الرقابة في التحكم في حلقات المضاربة حيث جاء ترتيب الجزائر في المراتب الأخيرة من بين مجموعة من الدول المتخلفة غير المنتجة للفوائض و المنافع الحقيقية، ولعل العلة البارزة في هذا الصدد تكمن في الارتفاع القياسي المسجل في فاتورة الواردات الغذائية من سنة لأخرى و التي تعكس مفهوم التبعية الغذائية للأسواق الخارجية.

على مستوى المؤسسات الوطنية نجد أن تكلفة الأجور تشكل أعلى نسبة من مجمل التكاليف إذ تصل في بعض الأحيان إلى 90%، إلا أنه لا يمكننا إرجاع ارتفاع هذه الأخيرة وحده المسؤولية في ارتفاع تكاليف الإنتاج الوطنية، كذلك كان لارتفاع أسعار المواد الأولية الوسيطة والرأسمالية المستوردة من الخارج مساهمة معتبرة في إحداث ضغوطا تضخمية وما تبعه من تخفيض في سعر صرف الدينار والتضخيم في فاتورة الاستيراد (الحاج، 2019، صفحة 35).

2.4 تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2018)

تزامنا مع جملة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية المنتهجة من طرف السلطات والمجسدة في إطار البرنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني عرفت الفترة (1990-1999) تزايدا في معدلات التضخم مع ضعف حجم احتياطات الصرف مما انعكس بالسلب على الاستقرار النقدي، لذلك لجأت السلطات إلى الإصدار النقدي غير المغطى والتمويل بالعجز وحسب تقرير بنك الجزائر بلغت هذه النسبة 52% سنة 1990 ثم انخفضت إلى 5.67% بفعل سياسات التعديل، كما يبرز الملحق (I) ارتفاع معدلات السيولة العامة و العرض النقدي حيث فاقت نسبة السيولة 61% سنة 1990 وهي أعلى نسبة عرفت هذه الفترة. و لقد شهدت الفترة (1990-2014) ارتفاع في معدل نمو الاحتياطات الرسمية مع استقرار سعر الصرف مما انعكس على زيادة العرض النقدي، حيث تراجع نمو الكتلة النقدية ليصل إلى 14% سنة 2000 مقابل 18% سنة 1998 بسبب إتباع سياسة تقشفية صارمة إضافة إلى خفض عجز الميزانية، تجميد أحجور العمال و تقليص حجم النفقات، و مع انطلاق تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بلغت نسبة نمو الكتلة النقدية أعلى نسبة لها قدرت ب 22.3% سنة 2001 بنسبة سيولة تتجاوز 40% أي بمقدار زيادة قدره 414.3% مليار دينار خلال سنة واحدة، حيث وصلت سنة 2001 إلى 2029.2 مليار دينار جزائري مقابل 1659.3 مليار دج سنة 2000.

حسب بنك الجزائر عرفت الفترة (2005-2007) زيادة في الكتلة النقدية، حيث أقر بأن تدفقات النقد القانوني قد بلغ حوالي 200 مليار دج سنة 2007 مقابل 161.8 مليار دج سنة 2006 بمعدل نمو فاق 400%، كما سجلت 2007 ضخم ما قيمته 154.64 مليار دج من الأوراق النقدية الجديدة.

كما عرفت الفترة (2007-2010) تذبذبا في معدل تغير الكتلة النقدية المعروضة إذ بلغ معدل نمو M_2 أدنى مستوى له 7173.1 مليار دج متأثرا بالأزمة المالية العالمية مع تراجع معدل زيادة الأصول الخارجية ليصل إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة ب 38.18 سنة 2008، كذلك بسبب انخفاض حجم الودائع تحت الطلب والتي تراجعت من 3424.9 مليار دج سنة 2008 إلى 3114 مليار دج سنة 2009.

نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية و ارتفاع أسعار المحروقات بعد 2010 عرف نمو الكتلة النقدية تحسنا خلال سنة 2011 بينما تراجع سنة 2012، وحسب محافظ بنك الجزائر فإن ذلك راجع إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي (لكصاصي، 2013).

أما فيما يخص سنتي 2013 و 2014 فقد تراجعت معدلات التضخم وهذا راجع إلى تطبيق سياسة نقدية صارمة، حيث ادخل بنك الجزائر ابتداء من جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5 بهدف امتصاص أكثر للسيولة المستقرة في المصارف، من جهة أخرى رفعت المصارف موجوداتها لدى بنك الجزائر بالموازاة أيضا مع ركود قطاع المحروقات (الشارف، 2010، الصفحات 127-130).

لقد شهدت الفترة ما بين 2000 و 2018 تزايدا مستمرا في العرض النقدي و ذلك راجع إلى عاملين أساسيين: الزيادة في الأرصد النقدية الخارجية، وانطلاق المشاريع الاقتصادية المتعلقة ببرامج الإنعاش الاقتصادي، و التي خصص لها 7 مليار دولار إلى أن وصل 16636.71 مليار دينار سنة 2018 بمعدل حوالي 11 مرة ما كان عليه في سنة 2000 (بوساق 2020، 585).

3.4 عجز الموازنة

يعاني الاقتصاد الجزائري من عجز في الموازنة العامة، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى تمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما يسبب ضغوطا تضخمية، حيث سجل رصيد الميزانية مع نهاية الثمانينات عجزا بلغ 8100 مليون دج سنة 1989، حيث تحول هذا العجز إلى فائض مع بداية التسعينات نتيجة لجملة الإصلاحات المنتهجة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الملحق رقم (II)، كذلك بسبب تزايد إيرادات الجباية خاصة البترولية والتي انتقلت من 76200 سنة 1990 إلى 161500 مليون دج سنة 1991، لكن العجز ظهر مرة ثانية ابتداء من سنة 1992 ليتفقم من جديد سنة 1993 و يرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط إذ وصلت إلى 17.50 دولارا للبرميل سنة 1993 مقابل 24.34 دولارا سنة 1990 تزامنا مع انخفاض الجباية البترولية، بالإضافة إلى ذلك فقد زادت النفقات العامة سنة 1993 بنسبة 26.49%، بالإضافة إلى خدمة المديونية الخارجية والتي شهدت أعلى نسبة لها من حجم الصادرات خلال فترة الدراسة والتي وصلت إلى 82.2%.

لقد حققت السلطات نتائج حسنة في ما يتعلق بالأوضاع المالية وذلك منذ عام 1994، حيث تحول الرصيد من عجز قيمته 13.67% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى عجز يقارب 6% من الناتج الداخلي الخام، غير أن انهيار أسعار النفط سنة 1998 حيث بلغ 12.85 دولارا للبرميل ساهم في تحول رصيد الموازنة من فائض قيمته 2.9% بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام سنة 1997 إلى عجز 101228 بمقدار مليون دج أي ما يعادل 3.57% من الناتج الداخلي الخام. لقد خلف انخفاض أسعار البترول لسنة 1998 آثارا سلبية استمرت حتى نهاية السداسي الأول من سنة 1999، بعدها عرف سوق النفط تحسنا معتبرا سمح بتقليص العجز بـ 11186 مليون دج، أي ما يقارب 0.35% من الناتج الداخلي الخام، حيث عرفت توازنات الميزانية مع نهاية عشرية التسعينات تطورا ملحوظا سببه التغيرات التي عرفتها أسعار المحروقات.

نظرا لتغير حصة الجباية البترولية من مجموع إيرادات الميزانية فقد تغيرت توازنات الميزانية خلال سنة 2000، أين شهدت عن ذلك عجزا في الميزانية قدر بـ 52961 مليون دج ما يعادل 1.28% من الناتج الداخلي الخام، أما فيما يتعلق بسنة 2001 فقد ترتب عن توازنات الميزانية فائضا قدره 184498 مليون دج أي ما يعادل 4.3% من الناتج الداخلي الخام. لكن سرعان ما تحول هذا الفائض إلى عجز رهيب بدخول سنة 2002 حيث بلغ 117846 مليون دج أي ما يعادل 2.6% واستمر هذا العجز في التزايد حيث سجلت توازنات الميزانية سنة 2003 أكبر عجز خلال فترة الدراسة، إذ بلغ 235018 مليون دج ما يمثل 5% من الناتج الداخلي الخام، وكان هذا العجز نتيجة للارتفاع المتزايد للنفقات العامة والذي قدر بـ 13% بالنظر إلى الانخفاض الأقل حدة للعائدات والمقدر بـ 3.7% والذي يعود إلى الانخفاض في مستوى أسعار النفط والتي بلغت 19 دولارا للبرميل.

لقد اتخذت سياسة الإنفاق العام منذ سنة 2001 مسارا جديدا مختلفا عن البرامج السابقة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات الطابع الكينزي والتي تهدف إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي من خلال تطبيق برامج الاستثمارات العمومية، والتي ساهمت في ضخ أموال ضخمة في السوق الوطنية لم يقابلها إنتاج كافٍ على اعتبار أنها كانت موجهة لتطوير البنية التحتية حيث تضاعفت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) بـ 6 مرات حسب بيانات بنك الجزائر.

4.4 التضخم المستورد

نتيجة لزيادة الطلب الداخلي من جهة وضعف الطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى تزايد الانفتاح الاقتصادي نحو الاستيراد على حساب تنمية بعض من الاستثمارات المحلية، حيث شهدت الواردات الجزائرية ارتفاعا محسوسا مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية،

وكما هو معروف فإن الجزائر قد خصصت ميزانية ضخمة للواردات بهيكلها المتنوع، بحيث تحتل المواد الغذائية و السلع التجهيز الصناعي المقدمة في هيكل الواردات خاصة منها السلع الغذائية والتي بلغت سنة 2000 حوالي 26.32% كأقصى قيمة، الأمر الذي يؤكد مدى كلفة فاتورة الغذاء والتي أصبحت جد باهظة، تليها سلع التجهيزات الصناعية والتي قاربت نسبتها 41.57% إلى إجمالي الواردات سنة 2005 كأقصى قيمة تظهر لنا بشكل كبير، غير أنها وللأسف مجرد تمويه إذ أن هذه الأخيرة تستخدم في العمليات التركيبية فقط، ويتم استيرادها على أنها خاصة بالعمليات الإنتاجية، وهذا ما سيؤثر على الأسعار بشكل كبير.

كما سبق الإشارة إليه يعد هيكل الواردات الجزائر جد مهم في معرفة مدى تبعية الاقتصاد الوطني والجهاز الإنتاجي خاصة للخارج، فمثلا ارتفاع أسعارها في الخارج يساهم بدرجة كبيرة في استيراد التضخم من الخارج، إذ يساهم بدرجة معتبرة في اتساع الفجوة التضخمية الداخلية. ولقد أكد بنك الجزائر في تقريره لسنة 2010 بأن الارتفاعات المتتالية للأسعار الدولية للمنتجات الزراعية قد ساهمت بـ 31 % من تضخم الأسعار خلال العشرية 2000-2010، و يضيف بأن المرونة الكبيرة للواردات من السلع الاستهلاكية والصناعية إضافة إلى التسرب القوي من الدول الموردة كانت دافعا قويا لزيادة التضخم.

يبين الجدول الموالي أن التضخم المستورد يمثل نسبة معتبرة من التضخم المحلي، حيث نجده يتراوح ما بين 0.24 إلى 0.68 ما بين 2001 إلى 2008 هذه الفترة شهدت مجبوحة مالية نتيجة لارتفاع حصيلة الواردات النفطية أين شهدت الجزائر أوج مرحلة في انفتاحها على الاقتصاد العالمي، كما عرفت تنوعا للسلع المستوردة وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي مما ساهم في ازدهار التضخم المستورد، أما هاته النسبة فقد انخفضت بعد عام 2008 حيث تراجعت من سنة 2009 إلى 2013 لتتخسر بين 0.21 و 0.77 و هذا راجع إلى انخفاض العائدات البترولية، وبالتالي تراجع حجم المشاريع و عجلة التنمية و انخفضت حجم المبادلات التجارية مع الخارج وواصلت نسبة التضخم إلى التضخم المحلي في الانخفاض، و هذا نتيجة دخول الحكومة في عملية التقشف و هذا راجع إلى تدهور أسعار النفط العالمية وبالتالي شح الصادرات من المحروقات وانخفاض احتياطي الصرف، وبالتالي قامت الجزائر بفرض حالة التقشف، كما عمدت الدولة إلى فرض رسوم وضرائب على السلع المستوردة وبالتالي خفضت من حدة التضخم المحلي.

الجدول 03. حجم التضخم المستورد و إسهامه في التضخم المحلي

السنوات	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم العالمي	التضخم المستورد	نسبة التضخم المستورد إلى التضخم المحلي
2000	0.236	3.63	0.34	2.526
2001	0.254	3.99	4.22	0.240
2002	0.297	3.07	1.41	0.643
2003	0.291	3.3	4.26	0.225
2004	0.314	3.66	3.96	0.290
2005	0.316	4.25	1.38	0.971
2006	0.306	4.94	2.31	0.593
2007	0.331	5.34	3.67	0.481
2008	0.374	8.95	4.86	0.687
2009	0.415	3.04	5.73	0.219
2010	0.418	3.49	3.91	0.373
2011	0.388	4.98	4.52	0.427
2012	0.427	3.78	8.89	0.181
2013	0.456	2.69	3.25	0.772
2014	0.476	2.51	2.91	0.410
2015	0.488	1.53	4.74	0.157
2016	0.454	1.66	6.39	0.118

المصدر: وزارة المالية: <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zomm-sur-les-chiffres.html>

تاريخ زيارة الموقع 2019/02/30

5.4 ارتفاع الأجور:

يعد ارتفاع تكلفة الأجور من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف حيث تبلغ مساهمة كتلة الأجور في تكاليف الإنتاج بالمؤسسات الجزائرية ما بين 41% و 90% وما يمكن ملاحظته هو أن الزيادة في الأجور لم تكن مبررة اقتصاديا وإنما كانت بدوافع سياسية بغرض امتصاص الغضب الاجتماعي أضف إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية المستوردة بسبب تذبذبات أسعار الصرف وتخفيض قيمة العملة، كما عرفت كتلة الرواتب، الأجور، المنح والتعويضات ارتفاعا من سنة لأخرى، مما ساهم في تزايد سرعة دوران النقود حيث أن الارتفاع في الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار السلع دون الزيادة في الناتج الحقيقي مما ساهم في اتساع الفرق بين الطلب الكلي و العرض الكلي، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة التضخمية في الجزائر والجدول الموالي يوضح تطور كتلة الأجور بالقيم الحقيقية خلال الفترة (2002-2006).

الجدول 04. تطور كتلة الأجور للفترة (2002-2006)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
كتلة الأجور	1048.71	1137.1	1272.61	1356.5	1493.8
نسبة التغير	-	1.08	1.21	1.30	1.42

المصدر: www.ONS.dz تاريخ زيارة الموقع: 2020/03/12.

كما ساهمت الحكومة من خلال السياسات التي انتهجتها إلى الزيادة في الفجوات التضخمية ولعل أبرزها الزيادة في الأجور منذ سنة 2008، حيث أدى رفع نسبة الأجور مباشرة إلى ارتفاع محسوس جدا في المستوى العام للأسعار، وقد شهدت سنة 2012 المعدلات العليا في الارتفاعات القياسية للسلع، وقد كان ذلك بسبب صب الأجور المتراكمة بأثر رجعي منذ 2008 فكل زيادة في كتلة الأجور يكون لها تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار وهذا سببه تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي بصورة آنية في كل زيادة في الطلب الفعلي الناجم عن الزيادة في الأجور كما يمكن أن تكون هذه الاستجابة سلبية.

الخاتمة

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل الشائكة التي تعاني منها اغلب الدول سواء النامية منها أو المتقدمة وإن كانت بنسب و مظاهر مختلفة، وذلك نظرا لما ينجر عنه من آثار سلبية تمس جميع المتغيرات الاقتصادية، وكغيرها من الدول النامية عانت الجزائر من ضغوط تضخمية ترجمت من خلال الارتفاع المحسوس للمستوى العام للأسعار، وكان لجملة الإصلاحات و التدابير التي لجأت إليها السلطات مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي الأثر الكبير على زيادة هذه الضغوط، حيث بلغ معدل التضخم الذروة أين وصل إلى 31.7% سنة 1992، ومع إتباع سياسة تقشفية تراجعت النسب جزئيا إلا أنها لم تصل بعد إلى المستويات المستهدفة.

مع بداية الألفية الثالثة وما شهدته من وفرة مالية سجل معدل التضخم أدنى مستوى له، حيث وصل إلى 0.34% سنة 2000، لكن وبالرغم من النتائج المشجعة إلا أن معدلات التضخم قد عرفت منحنى تصاعدي و يمكن إيعاز ذلك إلى جملة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني و التي يتقدمها ضعف الجهاز الإنتاجي، فبالرغم من الحصيلة الضخمة من إيرادات الجباية البترولية فإن الجهاز الإنتاجي لم يستطع استيعابها و استثمارها بسبب ضعفه، وكان لتراكم هذه الموارد المالية الأثر الكبير على زيادة الضغوط التضخمية، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها البلاد خاصة في مجال الزراعة نجد أن فاتورة الاستيراد جد باهظة وكذلك أثر ارتفاع الأسعار العالمية على الأسعار المحلية، والتي نجد في مقدمتها فاتورة المواد الغذائية واسعة الاستهلاك وما لها من ضرر على خزانة الدولة خاصة في ظل الدعم الذي يشمل نصيب معتبر من السلع المستوردة، بالإضافة إلى ما سبق نجد الكلفة الباهظة للأجور و الرواتب التي تساهم في زيادة الطلب على حساب العرض، كذلك نجد إدارة العرض النقدي ومدى مساهمتها في تغذية الضغوط التضخمية بالإضافة إلى عوامل أخرى ذات التأثير المعتبر على المنحى التصاعدي للتضخم .

من خلال ما تقدم يتضح لنا مدى أهمية البحث في موضوع التضخم نظرا لتشابك و تداخل مسبباته، و الأهم من ذلك آثاره الوخيمة ليس فقط على القدرة الشرائية للمستهلك و إنما على جميع الأصعدة والقطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.... الخ الأمر الذي يتطلب منا إعطاء أهمية أكثر لهذا الموضوع من حيث المسببات، النتائج وأخيرا التدابير والحلول.

التوصيات

من أجل التقليل من حدة الآثار السلبية لارتفاع معدلات التضخم على المستوى الخاص و العام ينبغي التعمق في مسبباته وعليه ينبغي اتخاذ جملة من الإجراءات و التدابير أهمها:

- إعطاء أهمية قصوى لسياسة مكافحة ظاهرة، وذلك من خلال التنسيق بين جهود مختلف السياسات الاقتصادية الكلية،
- ضرورة النظر إلى الربيع كشروة، بمعنى ضرورة تحويله إلى أصول إنتاجية بديلة دائمة الدخل، والانتقال من اقتصاد يهيمن عليه اقتصاد واحد إلى اقتصاد أكثر تنوعا يخفف من التبعية إلى الخارج،
- توجيه الفوائض المالية المحققة نحو الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

- المراجع والاحالات:

- المراجع باللغة العربية:

- الحاج، ح. (2019). دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي - حالة شركة الأسهم الرياض - سطيف. جامعة فرحات عباس.
- حسين بن هاني. (2002). اقتصاديات النقود و البنوك. دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن.
- دراوسي، د. م. (2006). السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر. 1990-2004 أطروحة دكتوراة، الجزائر.
- سعيد سامي الخلاف. (2016). النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- سليمان، د. م. ع. (2003). علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام. دار غريب للطباعة، القاهرة.
- الشارف، ع. (2010). دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف .
- طارق قندوز. (2015). الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد، التضخم و البطالة.
- عايب، و. ع. (2010). الآثار الكلية لسياسة الانفاق الحكومي. مكتبة حسين العصرية بيروت.
- عبد الله بالوناس. (2005). الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز السياسة الاقتصادية. أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبد المجيد بوساق. (2020). العلاقة بين العرض النقدي والتضخم - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2018).
- عناية، و. ح. (2003). التضخم المالي. شباب الجامعة، الاسكندرية.
- لكصافي، د. م. (2013). التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر. 2012 تقرير بنك الجزائر.
- معيزي قويدر. (2008). فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الجزائر 1990-2006
- الموسوي، د. م. (1993). قواعد وأنظمة ونظريات و سياسات ومؤسسات نقدية. دار الفكر، الجزائر.
- المراجع باللغة الأجنبية:
- Bali, H. (1993). *inflation et mal- développement en Algérie*. OPU, Alger.

- Bouzemlal. (s.d.). **détermination du taux de change a travers de la parité du pouvoir d'achat, cas de l'Algerie**. mémoire magistère, école supérieure , Algér.
- Kenniche, M. (2001). **monnaie surévaluée, système de prix et de dévaluation en Algerie**. cahiers du CREAD N 57.

الملاحق:

الملحق I. تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	الكتلة النقدية (مليار دج)	وتيرة التوسع (%)	معدل السيولة (%)	السنوات	الكتلة النقدية (مليار دج)	وتيرة التوسع (%)	معدل السيولة (%)
1990	343.1	11.5	61.8	2004	3738.0	11.4	57.8
1991	416.2	21.3	48.2	2005	4157.6	11.2	52.3
1992	515.9	24.0	48.0	2006	4933.4	18.7	53.7
1993	627.4	21.6	52.7	2007	5994.6	21.5	57.9
1994	723.6	15.3	48.6	2008	5955.6	16.0	64.0
1995	799.6	10.5	39.8	2009	7173.1	3.1	62.7
1996	919.6	15.0	35.7	2010	8280.7	15.4	69.1
1997	1081.5	18.3	38.9	2011	9929.2	19.9	67.8
1998	1287.9	14.1	45.5	2012	11015.1	10.9	67.8
1999	1454.4	12.9	44.9	2013	11941.5	8.4	71.6
2000	1659.2	14.08	40.02	2014	13663.9	14.4	79.4
2001	2029.2	22.3	49.2	2015	13704.5	0.1	82.1
2002	2901.5	17.3	63.9	2016	13816.3	0.8	79.4
2003	5354.4	15.6	59.6	2017	14974.6	8.4	79.2

المصدر:

2019-IMF DATA IFS, Le 20/03/

الملحق رقم (II): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2004) الوحدة: مليون دينار

السنوات	الرصيد	النسبة الى الناتج الداخلي الخام
1990	16000	2.88
1991	36800	4.26
1992	108267-	10.7-
1993	162678-	13.67-
1994	89148-	6-
1995	147886-	7.37-
1996	100548	3.91
1997	81472	2.9
1998	101228-	3.57-
1999	11186-	0.35-
2000	52961-	1.28-
2001	184498	4.3
2002	117846-	2.6-
2003	235018-	4.9-
2004	136900	3-

المصدر:

-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي مشروع تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2003-2004

-ONS Rétrospective Statistique (1970-2002)